تعزيز الأمن البيئي العالمي: دراسة في أولويات السياسة الخارجية البرازيلية بعد الحرب الباردة

أ. فاطمة حموته

باحثة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة

ملخص:

يتناول هذا المقال معالجة تعزيز الأمن البيئي العالمي كأحد أولويات السياسة الخارجية البرازيلية في فترة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز بدبلوماسيتها وسعيها الدءوب لإسماع صوتها في محافل الأمم، والمشاركة النشطة في النقاشات الدولية، والدفاع عن القضايا البيئية العالمية كظاهرة الإحترار العالمي، التلوث، استنزاف موارد البيئة. ثم يأتي المقال على دراسة المحددات الداخلية والخارجية التي ضمنت أجندة السلوك الخارجي للبرازيل تجاه قضية المحافظة على البيئة قصد التحرر من التهديدات المنجرة عن هذا المجال كونه تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. وأخيرا يناقش المقال مصلحة البرازيل من تنشيط دبلوماسيتها تجاه تعزيز الأمن البيئي العالمي من خلال عملية المأسسة لمواجهة المخاطر الأمنية البيئية العبر قومية، وتقوية دورها دوليا.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي العالمي، السياسة الخارجية، البرازيل.

Abstract:

This article addresses the promotion of global environmental security as one of the priorities of Brazilian foreign policy in the post-Cold War, which is characterized by its diplomacy and earnest efforts to be heard in the forums of the United, and active participation in international debates, and the defense of global environmental issues as a phenomenon of global warming, pollution, depletion of resources the environment. Then the article comes on the study of determinants of internal and external agenda of behavior that ensured the outside of Brazil to the cause of preservation of the environment in order to be free from threats carpentry for this area because it depends upon all humanitarian activities. Finally, the article discusses the interest of Brazil to activate its diplomacy to promote global environmental security through the process of institutionalization of the security risks facing national environmental lessons, and strengthen its role internationally.

Keywords: Global environmental security, foreign policy, Brasil.

مقدمة

لقد خلف سباق التسلح والنزاع المسلح في فترة الحرب الباردة آثارا ومخلفات كبيرة على الإنسانية قاطبة، وهذا راجع إلى انصراف المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي إلى الاهتمام بالتسلح والتسابق عليه، وقد شكل ذلك عقبة من بين العقبات الكبيرة في طريق التنمية المستدامة.لكن بعد انتهاء الحرب الباردة بزوال الإتحاد السوفيتي وبروز نظام دولي جديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية؛ أصبح اهتمام هاته الأخيرة ينصرف إلى تحقيق إستراتيجية اقتصادية و تكنولوجية بعيدة المدى تحاول من خلالها التأثير في صياغة القرارات ضمن السياسة العالمية وبالتالي السيطرة على العالم.

إلا أن استخدام التكنولوجيا الحديثة هذه له تأثيرات بالغة الخطورة على الأمن على صعيد عالمي شامل، سيما على مجال البيئة أين برزت تهديدات تمس أمن الأفراد، المجتمعات، الدول... الخ، بل أصبح ذلك يهدد السلام والأمن العالميين. وتعتبر البرازيل من بين الدول التي تولي اهتماما وعناية فائقة، وهي ترسم أسس مرتكزات سياستها الخارجية بقضية المحافظة على البيئة وتعزيز الأمن البيئي العالمي، وبالتالي الإشكالية التي يحاول هذا المقال معالجتها هي: ما المحددات التي جعلت البرازيل تقوم بتضمين أجندة سياستها الخارجية بقضية المحافظة على البيئة، وتسعى إلى تنشيط دبلوماسيتها بمتابعة تنفيذها كأولوية من أولوياتها لتعزيز الأمن البيئي العالمي لاسيما في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

أولا: مدخل عام حول الأمن

يحتل مفهوم الأمن أهمية قصوى في حقل العلوم السياسية سيما ما لاقه من اهتمام في أدبيات هذا الحقل بصفة عامة، وأدبيات العلاقات الدولية بصفة خاصة.وقد أصبح يأخذ أبعادا جديدة وصعبة العد والتعريف أمام تعدد المشاكل الجهوية، الوطنية، الدولية، و العالمية، خاصة مع تفجر مسألة الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي جعل من مشاكل اليوم مشاكل عالمية

فرضت إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، وصياغة الموضوع المرجعي للأمن بأخذ أبعاده في كل متكامل، و بنائها في داخل العلاقة مع حاجات المجتمع[1].

وقد برزت العديد من الإسهامات من طرف باحثين معاصرين في مجال الدراسات الأمنية ومن بين هؤلاء أرلوند ولفرز الذي تطرق للأمن على أنه يكون النقاش دائر على السعي للتحرر من التهديد في حالة الأمن، أما إذا كان هذا النقاش دائر في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي[2].

أما باري بوزان يعرف الأمن بأنه العمل على التحرر من التهديد،[3] وقد ميز بين خمسة أبعاد أساسية للأمن: الأمن العسكري ويخص الهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، الأمن السياسي ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات، الأمن الاقتصادي ويشمل الرفاه وقوة الدولة ماديا، الأمن الاجتماعي ويقصد به قدرة المجتمعات على حفاظ خصوصياتها الثقافية وحماية أنماط هويتها.وأخيرا الأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية و محيطها)المحلي والكوني كحامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية[4].وهذا لا يعني أن كل قطاع مستقل بحد ذاته، وإنما تمثل هذه الأبعاد أو القطاعات بعضها البعض شبكة مترابطة تشكل الأمن القومي لدولة معينة.

هذا ويشكل الأمن القومي أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية، وأن أي بلورة جديدة لإستراتيجية العمل الوطني في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود الأمن القومي تسعى إلى تحقيقه[5].ولاشك أن تحقيق الأمن القومي لدولة معينة يرتبط بالضرورة بجميع قطاعات الأمن سيما القطاع البيئي لأن هذا الأخير يشكل مردودا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاد القومي لدولة ما في وقت السلم وعند تعرضها للهجوم العسكري[6].

وعلى هذا الأساس، أخذت الضغوط البيئية تشجع سلوكيات وتوجهات العديد من الدول لتحقيق أحد أهداف أمنها القومي المتمثل في تحقيق الأمن البيئي وتتحرك تجاه محيطها الخارجي بشتى الوسائل والآليات ضمن دبلوماسيتها لتعزيز الأمن العالمي، وقد جاءت البرازيل ضمن قائمة تلك الدول بحيث ينصرف توجهها وسلوكها الخارجي إلى قضية المحافظة على البيئة من خلال بناء تصور واضح نحوها وبشكل يتوافق وتعزيز الأمن العالمي.

ثانيا: المحددات الداخلية لاهتمام البرازيل بقضية الأمن البيئي

يرجع المؤرخون الفضل فيما تشهده سياسة البرازيل الخارجية من تقدم ليس فقط للرئيس لولا داسيلفا بل إلى سلفه فيرناندو هنريك كاردوسو (1995-2003) الذي كان دوما يؤكد أنه ليس من العدل حبس إمكانات البرازيل داخل حدودها السياسية[7]، فالبرازيل لدى كاردوسو ولولا تستأهل مكانة دولية تتجاوز موقعها الهامشي على خريطة القوى الكبرى[8].

وتقوم السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أمريكا الجنوبية على خط استراتيجي يتبنى النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات[9]، والعمل على التقليل من الأخطار البيئية على الأمن بإعادة تحديد الأولويات على الصعيدين القومي والعالمي[10]، بالاستناد لما تملكه من قدرات وإمكانيات تتيح لها حرية الحركة السياسية الدولية،والقيام بدور فعال ومؤثر في صنع السياسة العالمية. ويمكن أن نتطرق لملامح اهتمام البرازيل بقضية الأمن البيئي على المستوى الداخلي فيما يلي:

1- دمج الاعتبارات البيئية في الاقتصاد الوطني

تكمن أهمية البيئة للاقتصاد في إدارة النشاط الاقتصادي بما يحقق الموازنة بين الأهداف البيئية والاقتصادية وسائر الأهداف الاجتماعية، ويعد مجالا من المجالات التطبيقية في الاقتصاد[11]،حيث أوجدت الإصلاحات الليبرالية في البرازيل مطلع تسعينيات القرن العشرين فرصا جيدة للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص والعام.

فالبناء السياسي المتميز وما يقوم به من تسريع للحركة الإصلاحية والتعامل مع المتغيرات والمستجدات في السياسة العالمية، رسم أسس السياسة الخارجية البرازيلية انطلاقا من الوضع الداخلي للدولة الذي أبت فيه الحكومة البرازيلية تهميش قطاعات على حساب قطاعات أخرى عن طريق الدعم المحلي للبيئة والاقتصاد.

وفي إطار ذلك، شرعت البرازيل في إجراء عملية إصلاح كاملة لنظام البحوث الزراعية، بإنشاء الهيئة العامة للبحوث وتخصيص استثمارات كبيرة لتدريب الباحثين والتخصصات العلمية[12]. وقد خصصت إنفاق كبير على برامج الصندوق الأخضر كالخدمات العامة ومنها البحوث والتعليم ووقاية الصحة الحيوانية والنباتية، والإرشاد الريفي وبرامج المرافق الأساسية، وضمان التسهيلات الائتمانية والبيئة، وبرامج التنمية الإقليمية، والإدارة والتخطيط[13].

ونلاحظ أن الإنفاق على الصندوق الأخضر في هذا الجدول قد انخفض من 7.6 مليار دولار أمريكي في فترة الأساس إلى ما يقرب من ثلث هذا الرقم في 1998/1997.

وقد شهد الاقتصاد البرازيلي تحولات عميقة خلال العقد الأخير من القرن الماضي، ويعد تعدد المحاصيل التي تزرع في البرازيل انعكاسا لتطور الاقتصاد البرازيلي وتنوعه، فسعيا للبقاء في الأسواق بعد الحد من الحواجز الجمركية أمام السلع الوافدة من الخارج[14]،عمدت البرازيل إلى سياسة الاستفادة من الأيدي العاملة في مناطقها ووفرت فرصا جيدة للاستثمار في الولايات الفقيرة والمناطق الريفية للخلاص من براثن الفقر.

وفق هذه الخطوات استعاد الاقتصاد البرازيلي أداءه المتوازن خلال فترة لا تتجاوز عشرين عامًا، بحيث تخطى الاقتصاد معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت في التسعينيات إلى حوالي 2300% سنويًا، منذ ذلك الحين حقق الاقتصاد البرازيلي معدل نمو لا يقل عن 5% سنويًا حتى بعد الأزمة المالية العالمية عام 2007.وتمكنت البرازيل من زيادة احتياطاتها النقدية إلى حوالي 200 مليار دولار، كما تجاوز حجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل، في نهاية عام 2008، حوالي 1.6 تريليون دولار، ما مكن الاقتصاد البرازيلي من احتلال المرتبة العاشرة على المستوى العالمي من حيث مؤشرات النمو. ويعد الاقتصاد البرازيلي من أكثر الاقتصادات الصاعدة جذبًا للاستثمار، فقد بلغ حجم الاستثمار المباشر في عام 2007 حوالي 37 مليار دولار، وهو ما يقدر بضعف حجم الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الاقتصاد البرازيلي خلال عام 2006[15]. والشكل التالي يبين ناتج النمو المحلي في البرازيل.

الشكل رقم (1): معدل ناتج النمو المحلي الإجمالي

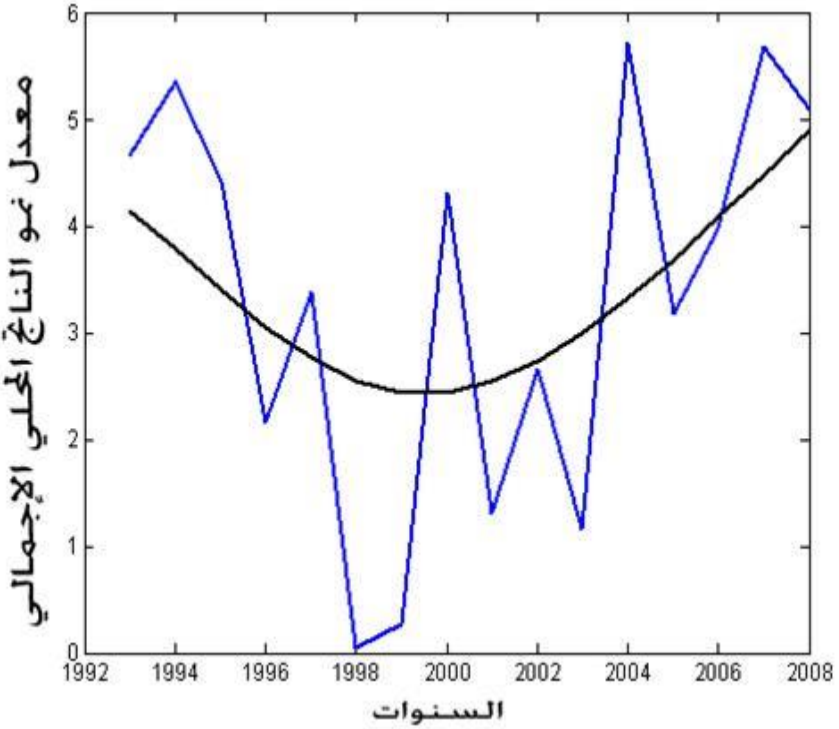

يمثل الخط المتعرّج معدل النمو، بينما يعبر الخط المحدب عن مسار الاتجاه عبر هذا المعدل.

Source: IPEADATA, www.ipea.gov.br

وبناء على هذه المؤشرات، توقع جولدمان ساشس أن يصبح الاقتصاد البرازيلي الاقتصاد السادس على مستوى العالم بحلول عام 2050، وذلك إذا استمر في النمو بمعدل لا يقل عن 306% خلال السنوات المقبلة. ووفق التقديرات سالفة الذكر، من المتوقع أن يجاوز حجم الاقتصاد البرازيلي نظيره الإيطالي بحلول عام 2025، وأن يتساوى مع اقتصادات كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بحلول عام 2031[16].

في الوقت ذاته، تشكل البيئة بالنسبة للحكومة البرازيلية المورد الأساسي الذي يزود الاقتصاد بالمواد التي تتحول إلى منتجات استهلاكية من خلال عملية الإنتاج والطاقة التي تغذي عملية التحول، كما توفر البيئة خدمات مباشرة للمواطنين.

ويمكن إرجاع جانب من قوة الاقتصاد البرازيلي إلى قرار الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا الذي كثيرا ما وصف نفسه بأنه رئيس يهتم بشئون البيئة[17]، مع الاستمرار في إتباع السياسات الاقتصادية الليبرالية [التي دشنها سلفه هنريك كاردوسو] التي تتماشى والخدمات البيئية على الرغم من انتماء لولا داسيلفا إلى تيار اليسار.

2- الربط بين السكان والبيئة والفقر

لقد أشعرت فترة ما بعد الحرب الباردة المواطنين البرازيليين بأن عجلة الإصلاح السياسي تسير، وأن التراكم الكمي سيؤدي بمرور الوقت إلى تغير نوعي[18]، ويعتبر ما شهده مضمار الاقتصاد البرازيلي من تطور وتقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة سيما في عهد لولا داسيلفا (2003- 2010) من حور فكرة السيادة الوطنية لدى الرأي العام البرازيلي، و أن ما تمضي إليه البرازيل قدما هو في المجمل دولة مكتفية ذاتيا ولا بد من الحفاظ على سياستها البيئية للحد من التبعية الاقتصادية للعالم المتقدم.

لكن بالرغم من ذلك، فإن النمو السكاني على نطاق واسع ينظر إليه على أنه السبب الرئيسي للتدهور البيئي والاستخدام السريع للموارد، وبما أن تدهور البيئة يؤدي إلى الفقر فإن تغير السكان يرتبط بالفقر من خلال البيئة[19]. ولتوفير حياة أفضل لمواطني البرازيل أعادت النخبة السياسية البرازيلية لاسيما بعد تولي لولا داسيلفا الحكم التفكير في المفاهيم الأساسية لحماية البيئة. إلا أن هذه المسألة صعبة بالنسبة لصناع السياسة في هذا البلد؛ فاتخذ أسلوب استصلاح الأراضي

الزراعية كأداة لتطوير الاقتصاد بعيدا عن التسبب في أضرار بيئية تكون لها تداعيات على المجالات الأخرى وينجر عنها الفقر مثلا.

كما تبنت السياسة البرازيلية في هذا الإطار شعارالتعاون من أجل اجتثاث الفقر موازاة، مع حماية وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض[20]، وهذا ما نستشفه من نهج السياسة العامة البرازيلية والتي ارتأت فيه الربط بين روابط: السكان والبيئة والفقر بواسطة توزيع صحيح ومتوازن لها، وبين الاستخدامات المتنافسة والمختلفة خاصة في المدن الجنوبية التي يزيد فيها السكان بسرعة(مع العلم أن حوالي ثلاثة أرباع سكان البرازيل يقطن في المدن الحضرية الكبرى مثل ريو ديجانيرو وساو باولو من عدد سكانها الإجمالي الذي يبلغ حوالي 198 مليون نسمة)[21]، وتقل استخدامات الأرض فيها، و عدم مراعاة البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية أثناء القيام بنشاط صناعي، والاهتمام هذا جاء عن طريق ضخ أموال لمشاريع عامة في مجالات النفط والزراعة والسياحة، تجنبا لسوء استخدام الأرض المستمر في الولايات الغنية المتواجدة في الجهة الشمالية للبرازيل.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مبادرات التصدي للفقر، تمكنت البرازيل من تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها من خلال توفير حد أدنى من الدخل الثابت لحوالي 45 مليون مواطن برازيلي. وتشير إحصاءات مؤسسة جتوليو فارجاس إلى أن دخل أفقر 10%من مواطني البرازيل قد ازداد بنسبة 58%بين عامي 2001و2006،وهو ما تواكب مع زيادة دخل أغنى 10% من المواطنين بنسبة 7% خلال نفس الفترة[22].

3- مكانة إقليم الأمازون في فكر النخبة البرازيلية

يمثل إقليم الأمازون باستمرار مكانا محوريا في فكر النخبة البرازيلية، حيث تولي الدولة عناية كبيرة بالنظام الايكولوجي لهذا الإقليم، باعتباره جزءا من مكونات الأمن الحدودي والدفاعي على المستوى القومي، ويشكل في الوقت ذاته منطقة نزاع حدودي، ومعقل للسكان الأصليين[23].

وتحاول البرازيل عبر سياستها الخارجية تدويل قضية الأمازون لأن حسب ما أظهرته المسوح الحديثة أن نصف الساسة في البرازيل يعتبرونها بمثابة تهديد استراتيجي بالغ الخطورة، ما يجعل هذا الإقليم من أكثر القضايا المهمة أمام صانعي القرار في هذا البلد. وبالتالي، غياب الدولة

وقوتها العسكرية في هذا الإقليم من وجهة نظرهم يشكل المهدد الأكبر للسيادة البرازيلية؛ فهو كنطاق يمكن أن يأتي من قبله تهديد للأمن القومي في المستقبل. وكنتيجة، حظيت مشكلة الأمازون باهتمام وطني برازيلي ضمن سياق حرب تقليدية خاضها التحالف المدني-العسكري في عقد التسعينيات برفع شعار الأمازون لنا؛ وذلك من أجل تدعيم التنمية والتطوير الإقليمي في تلك المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى، حماية الأمازون من الإمبريالية الايكولوجية العالمية[24].

ثالثا: المحددات الخارجية لاهتمام البرازيل بقضية الأمن البيئي

لقد أدركت البرازيل كفاعل من الفواعل الدولية بضرورة خضوع العلاقات الدولية والمنتظم العالمي لدرجة كبيرة من التعاون العالمي في مجال البيئة على جميع الأصعدة، باعتبار التهديدات البيئية من المشكلات والقضايا ذات الطابع العالمي وذلك حسب ما تمليه عليها المحددات الخارجية التالية:

1- مواكبة تطورات الخطاب البيئي العالمي

يعتبر الأمن البيئي العالمي حسب البنائية فوق القومية من المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته يؤثر على توجهات السياسة الخارجية لدولة ما، وتبقى منشغلة بهذه القضية والتصريح بدعمها،وتدرك أنها لا يمكن تجاهلها، سيما وأن السياسة العالمية هي المستوى الذي تمارس فيه المعايير، القيم، والخطاب نفوذها/ نفوذه على الساحة العالمية.

بالتالي، فمن خلال عملية التفاعل بين وحدات النظام العالمي والترابط النمطي بينها، ينتج ما يسمى بسلوكات خارجية لهاته الوحدات، الأمر الذي يجعل سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات[25]. والنتيجة، أن الخطاب البيئي العالمي اشتق عن الأجندات الأمنية القومية لهذه الوحدات، وتعاظم في السنوات الأخيرة، وتحول إلى أهم الخطابات السياسية عالميا حيث يضع القضايا البيئية على رأس الأجندات السياسية للدول والتحالفات السياسية الدولية[26]، وهناك نوعان من الخطابات البيئية[27]:

أ- الخطاب البيئي الليبرالي

ويتميز عامة بثلاثة مستويات:

أولها: خطاب المحافظة على الطبيعة وقد ظهر هذا الخطاب بداية القرن العشرين كمحصلة انخفاض نوعي في تعداد عدد من الحيوانات كبيرة الحجم التي استهدفت في رياضة الصيد.

ثانيا: في السبعينيات بدأ الانتقال من خطاب المحافظة على الطبيعةإلى خطاب المحافظة على البيئة، حيث شمل هذا الخطاب الإنسان وبيئته الحياتية،ومن أبرز مقومات هذا الخطاب الامتناع عن تلويث البيئة ومواردها الطبيعية، ذلك أن كافة ما يحل بها من آفات يعود بالضرر على الإنسان وصحته.

ثالثا: وصل الخطاب البيئي الليبرالي ذروته في الثمانينيات وكانت أبرز قضاياه البيئية في ذلك الحين تلوث الهواء وثقب الأوزون.وقد ولدت هذه القضايا إجماعا عالميا على أن القضايا البيئية لا تقف عند الحدود الجغرافية ولا تعرف الحدود السياسية،ومن هنا ضرورة العمل الجماعي و رصد الجهود من أجل إنقاذ البيئة من الدمار الناجم عن النشاط البشري في كافة أنحاء الكرة الأرضية.

ب – خطاب العدل البيئي

خلافا لقضية الأوزون لم تنجح هذه القضايا في حشد القوى العالمية وتوحيدها، إنما سببت خلافات سياسية وحقوقية ومنها ما بات يعرف بنزاعات بيئية بين دول الشمال ودول الجنوب، ليتطور و يظهر بذلك ما يعرف بخطابالعدل البيئي ليشمل أصوات تحاول حماية البيئة من خلال المساواة و العدل بين التوجهات البيئية القومية على المستويين العالمي والمحلي[28].

وقد جسدت الدبلوماسية البرازيلية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة هذا التوجه– العدل البيئي– وبشكل لافت في عهدة لولا داسيلفا، هذا الأخير الذي ينظر لنفسه على أنهرئيس يهتم بشؤون البيئة كما سبق وأن أشرنا لذلك، على خلاف ما كان يقترحه السياسيون في البرازيل من فترة لأخرى.وتبعا لذلك، فالبرازيل تدعو إلى ضرورة تبني طريقة التفكير و الاقتراح الجماعي لإيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل عن طريق رفع مستوى الاهتمام الشامل للعالم بالبيئة.

كما كانت للتأثيرات الناتجة عن تحول مفهوم الأمن من تدخيل البعد الايكولوجي عليه واضحة على المجموعات الابستيمولوجية البرازيلية– صفوة المفكرين البرازيليين– في إشباع مدركات صانع القرار البرازيلي بدعوته إلى تبني مقاربة متعددة الجوانب للمشاكل العالمية، وقد صرحلولا إثر

ذلك بأن البرازيل في حاجة إلى أن تشارك بفاعلية في مواجهة التغير المناخي،باعتبارها أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية، فتداعيات ذلك التغير ستشكل خطرا كبيرا عليها[29].واهتمام السياسة الخارجية البرازيلية بموضوع التجارة الزراعية يعتبر كمحدد من بين محدداتها الداخلية والخارجية معا، جعلها تنشغل بالمفاوضات مع القوى الزراعية الأخرى في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والهند والصين،وتحاول أن تقنعها بالالتزام بالمسؤولية وأداء الواجبات إزاء المحافظة على البيئة والمناخ العالمي[30].

ولا شك أن البرازيل تعد حالة فريدة من نوعها في أمريكا اللاتينية، ذلك؛ أنها تعمل على مسايرة الخطاب البيئي العالمي لامتلاكها النهج السلمي التفاوضي لحل المشكلات البيئية العالمية، ما شرعن لها أن تكون الضامن الرئيس للأمن في قارة أمريكا الجنوبية،كما تدعي الكثير من الدول في هذه القارة وتعمل على دعمها.

2- الوفاء والالتزام بالقوانين البيئية الدولية

في نظر السياسة الخارجية البرازيلية لا يمكن احتجاز أي من الظواهر العبر قومية كالمشكلات البيئية العالمية في نطاق مجال أرضي محدود تسعى دولة ما إلى ممارسة سلطة قانونية حصرية فوقه[31]. ولن يتأت ذلك إلا عن طريق القانون الدولي بصفته يحدد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية ويفسرها ويتحقق من احترامها،وقد تولد في إطار ذلك القانون الدولي لحماية البيئة وهو قائم على مبدأين أساسيين هما: المبدأ الأول: يفرض على الدول التزام بعدم إحداث ضرر بالبيئة التي تقع خارج نطاق اختصاصها الإقليمي، المبدأ الثاني: يفرض على الدول التزام احترام البيئة بوجه عام.

ولقد حظيت هذه المبادئ والمعايير بأهمية كبيرة في أجندة السياسة الخارجية البرازيلية إزاء قضية المحافظة على البيئة أو بالأحرى، قضية تعزيز الأمن البيئي العالمي؛ انطلاقا من وجهة نظر دبلوماسية مفادها لابد على أية دولة ما أن تعمل على إرساء قيم التعاون الدولي بين الدول، والالتزام بتطبيق القانون الدولي وتدعيم الشرعية الدولية.

وظيفيا تتحرك البرازيل بأشكال دبلوماسية متعددة لدعم حماية البيئة ضمن نطاق عالمي واسع يسعى لتحقيق السلم والأمن العالميين؛ أين قامت بتدعيم ظاهرة تنظيم المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى، حيث احتضنت مؤتمر قمة الأرض أو كما يسميه البعض مؤتمر المجال الطبيعي-

المناخي(الطرف الأول للمعادلة البيئية)[32]، في ريو ديجانيرو الذي عقد عام 1992، وقد حضرته 150 دولة خلال الفترة 03- 14جوان 1992 ووصف بالناجح عموما، واتفاقياته أرست الأهداف، المبادئ، المعايير،والمؤسسات والإجراءات الأساسية للأعمال البيئية الدولية المنسقة[33].

وتجدر الإشارة كذلك، إلى أن عضوية البرازيل في قمة العشرين جاءت لتجعل العمل داخل هذه المجموعة أحد أولويات سياستها الخارجية لاسيما المتعلق منها بالتغير المناخي الذي كان في مقدمة أعمال قمة العشرين[34].كما وقعت البرازيل على العديد من الاتفاقات الدولية الخاصة بحماية البيئة، من أهمها برتوكول كيوتو[35].

3- السعي نحو تحقيق الإدارة التعاونية البيئية كأداة للتنمية المستدامة والأمن

إن أول خطوة في إرساء قاعدة أوفى لإدارة العلاقات بين الأمن والتنمية المستدامة هي توسيع أفق مواجهة الأخطار التي تهدد الأنظمة البيئية المشتركة بإدارة تعاونية مشتركة وإجراءات وآليات متعددة الأطراف[36]، وإعلان ريو باتفاقياته التي تمثل في مجملها المسؤوليات القومية والتعاون الدولي في مجال حماية البيئة، واحتياجات التنمية والقضاء على الفقر لتعزيز الأمن؛ من حدد مجموعة من المبادئ لحقوق وواجبات الدول[37]، فهو بمثابة المرجعية التي استندت عليها التوجهات الخارجية البرازيلية التي ترى في قناعاتها الدبلوماسية أنه يجب تفعيل مبادرات أخرى تحمي البيئة من التهديدات الرئيسية التي تؤثر في البيئة نتيجة أي نشاط تطويري أو طبيعي.

أي تتميز السياسة الخارجية البرازيلية بسعيها الدءوب لإسماع صوتها في محافل الأمم والمشاركة النشطة في النقاشات والقضايا الدولية الكبرى، ولعل مصادقتها على بروتوكول كيوتو هو ما ينسجم مع طموحها في الدفاع عن القضايا البيئية العالمية كظاهرة الإحترار العالمي، التلوث، استنزاف موارد البيئة.

ضمنيا تدعو الدبلوماسية البرازيلية إلى تبني مبدأ التشاركية اضطرارا كمبدأ ناظم للعلاقة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، بسبب الآثار المترتبة عن هذه الظواهر لأنها ستؤدي إلى اختلال النظام البيئي، لذا لا يمكن الاستخفاف بها ولابد من تضافر الجهود: العالمية، الدولية، الوطنية، المحلية، وهذا استنادا لتوجه يدعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الذي يرى بوجوب عدم فك الارتباط بن الأمن والتنمية المستدامة[38]. ومن هنا تكون الإدارة التعاونية في مجال البيئة

حسب السياسة البرازيلية الهيكل الوظيفي للأمن تضع على عاتقها المسؤولية الكاملة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها المتزامن للأجيال اللاحقة.

رابعا: توازن ناعم في مقابل قوة جسورة– العمل على بروز كقطب دولي جديد

يذهب جوزيف ناي إلى القول بأن القطبية الأحادية العالمية تقتضي السيطرة على مجالين إضافيين هما: الاقتصاد العالمي، والمشاكل العابرة للدول، من قبيل الإرهاب والجريمة والاحتباس الحراري والأوبئة، فقد تكون واشنطن قوية، ولكنها ليست القوة الوحيدة، لذا فهي لن تستطيع بمفردها حل هذه المشاكل دون التعاون مع عناصر أخرى، ومن هنا قد يوفر هذا التعاون الفرصة للقوى الصاعدة كي تتخلص من عجزها الأبدي في القضايا الدولية(39).

والبرازيل ضمن سياساتها الخارجية تسعى إلى تبوأ مكانة الوصيف الدولي للقوى المهيمنة، لأنه بوسعها الالتحاق بالطرف المهيمن وتقوية الروابط المؤسسية معه بهدف تحاشي ردود الأفعال الثأرية من قبل هذا الطرف(40). بمعنى آخر، أن التوجهات الخارجية البرازيلية لقضية تعزيز الأمن البيئي العالمي أوجدتها محددات مختلفة وطنية ودولية معا، فهي بمثابة مكونات إرشادية لنموها وحداثتها المستمرين مما شرعن لها بناء تصور واضح في تحقيق البروز كقطب دولي جديد في منهج التوازن الناعم [من خلال دعمها للقضايا العالمية كقضية البيئة واحتضانها لقمة الأرض في ريو، ومصادقتها على بروتوكول كيوتو، وعضويتها في منتدى ايبسا، وغيرها من التحالفات المؤسسية التي تصنعها](41).

وتحقيق التوازن الناعم يتطلب استراتيجيات مؤسساتية من قبيل تكوين تحالفات دبلوماسية محدودة أو اتفاقيات، كما يقتضي تمتين الروابط الاقتصادية بين القوى المتوسطة عبر قطاع تعاوني معين.

وبالفعل، فإن البرازيل استعملت أدوات ضمن سياستها الخارجية لتحقيق التوازن الناعم وللسيطرة على المجالين الذي تحدث عنهما جوزيف ناي: الاقتصاد العالمي، والمشاكل العابرة للدول كالتهديدات البيئية، وهي تلك الأدوات التي يسميها بول بدبلوماسية الإشراك والشراكة،دبلوماسية التقوية الاقتصادية،وتهدف هذه الأخيرة إلى نقل القوة الاقتصادية النسبية، بواسطة أقطاب تجارية و أشكال أخرى من التعاون القطاعي الذي يدعم التنمية الاقتصادية للأعضاء، و صرف فرص التجارة بعيدا عن غيرهم وهذا ما يتجلى واضحا في منتدى ايبسا

IBSA بين البرازيل وشركائها.أما دبلوماسية الإشراك والشراكة فهي توصيف لكيفية استعمال قوانين المؤسسات الدولية وإجراءاتها بغرض التأثير في السياسة الخارجية للدول الأساسية، أي الدول المتوسطة ستجتهد في استعمال المؤسسات الدولية إما بغرض حماية نفسها ضد المعايير والقوانين والممارسات الضارة بمصالحها،أو بغرض تغيير المعايير الدولية المهيمنة باتجاه ما يناسب تطلعاتها[42].

وقد أظهرت الساحة الدولية، عزم الرئيس لولا داسيلفا على إنشاء تحالفات منها التحالف الاستراتيجي ميركوسور الذي تم إطلاقه من طرف البرازيل من أجل تعميق النشاط والتعاون بين دول أمريكا الجنوبية، فالدبلوماسية البرازيلية تلعب دور الوسيط في المنطقة بمساعدة جيرانها لمواجهة الأزمات الداخلية ولاحتواء المخاطر المنجرة عن التهديدات العبر قومية لتحقيق الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي.كما تم عقد شراكة إستراتيجية مع القوى الناشئة مثل الصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا[43].

بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية، تشير نوايا السياسة الخارجية البرازيلية إلى المساهمة في توطيد نظام دولي متعدد الأقطاب، يتمتع بالدمقرطة الدولية أي وجود اهتمام من الدول الغنية فيما يتعلق باحتياجات ومطالب دول العالم الثالث لاسيما في مجال البيئة العالمية[44].لأن البرازيل كما أشرنا سابقا من أكثر الدول اهتماما بالتحرر من التهديدات البيئية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الدولي أو العالمي، سيما قضية التغير المناخي التي تتأثر بها بشكل كبير نظرا لاتساع نشاطها الصناعي،وتضررها من هذه الظاهرة في المجال الزراعي الذي يمثل أساس اقتصادها محليا وعالميا.

وفي السياق ذاته، يمكن القول أن دبلوماسية البرازيل تتمتع بقدر كبير من الانتقائية والتوازن تظل قادرة على تلبية التطلعات الدولية الخاصة بممارسة دورها العالمي في ظل علاقاتها الوطيدة بجميع القوى الدولية الفاعلة ونشاطها الدبلوماسي، سواء في محيطها الإقليمي أو في محيط الدول النامية والقوى الدولية الصاعدة، ومع ذلك فإن استمرار تصاعد دور البرازيل العالمي يرتبط بصفة أساسية بخمسة أبعاد أساسية تحقق ذلك[45]:

1- التأكيد على الحق في التنمية بوصفها عنصرا أساسيا في النظام العالمي.

2- الترويج عالميا لرؤية مفادها أن التنمية مرتبطة بالاستدامة البيئية، مع النمو القوي في الوعي العام حول البيئة في البرازيل وترجمة ذلك في السياسات العامة الوطنية للدولة.

3- تشجيع الدول المتقدمة لتمويل المشاريع التنموية للحد من تأثيرات تغير المناخ ذات الصلة بالبيئة في الدول النامية.

4- تعزيز دور البرازيل القيادي وهيبتها الدولية في العالم من خلال الاتفاقيات التي تبرمها في المجال البيئي.

5- منع استخدام غابات الأمازون من أجل تجنب المخاطر الدولية باقتراح مبادرة التنمية النظيفة في عام 1997 في إطار التعاون بين الدبلوماسية الأمريكية والبرازيلية.

إذا، حجم التفاعل (درجة المأسسة) في إطار الصراع المحكوم بقواعد التعددية القطبية ضد المخاطر الأمنية العابرة للدول أعلى بدرجة واضحة من التعاون الخاص والدفاع[46]، وهذا ما نستشفه في سلوك البرازيل الخارجي من حيث تبنيها لمقاربة التوازن الناعم كمنهج ملائم في منع التهديدات البيئية، أي إلى جانب التحالفات والشراكات الاقتصادية على مستوى الإقليمي لقارة أمريكا الجنوبية، وعلى المستوى الدولي بعقد شراكات إستراتيجية مع القوى الناشئة، فإنها على المستوى العالمي ترى في دعمها لقضية البيئة وجعلها أحد أهم محاور مباحثات أجندتها الخارجية مع قادة الدول الكبرى كاليابان ما يحدد مسار العمل العام للاستدامة العالمية وبداية البروز كقطب دولي جديد، خاصة و أن الدول الصناعية لم تلتزم بما تتعهد به في الاتفاقيات المتعلقة بالتغير المناخي مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال ترفض المصادقة على بروتوكول كيوتو. وبالتالي، ما يمنحها صفة القوة الجسورة باستعمال المأسسة ضد المعايير والقوانين والممارسات الضارة بمصالحها البيئية، و باتجاه ما يناسب تطلعاتها الدولية.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المقال نتوصل إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية البرازيلية عرفت تطورات جديدة بعد الحرب الباردة سيما في جانب دفاعها عن الأمن البيئي العالمي.فمن خلال المحددات التي تستند عليها هذه السياسة على المستوى الداخلي كدمج الاعتبارات البيئية في الاقتصاد الوطني، الربط بين السكان والفقر والبيئة، مكانة إقليم الأمازون في فكر النخبة البرازيلية، وعلى المستوى الخارجي كمواكبة الخطاب البيئي العالمي، الوفاء والالتزام

بالقوانين البيئية الدولية، السعي نحو تحقيق الإدارة التعاونية البيئية كأداة للتنمية المستدامة والأمن؛ كان لها تأثير واضح على هذه السياسة إذ أصبحت تعمل على التحرر من التهديدات البيئية الداخلية والخارجية، كون المحافظة على البيئة أحد مصادر تحقيق الأمن القومي للدولة البرازيلية، والمورد الأساسي لاقتصادها المحلي والعالمي.

كما تمثل دبلوماسياتها النشطة في تعزيز الأمن البيئي العالمي كأحد دعائم وركائز التعاون الدولي، وتدعيم الشرعية الدولية من جهة.ومن جهة أخرى، يعبر عن أحد أولوياتها في تحقيق مصلحتها الخفية وغير المعلن عنها؛ فهي تضطلع لأن تكون قوة نافذة وحاضرة على المستوى الإقليمي لدعمها التكامل الإقليمي بين دول أمريكا اللاتينية، تسعى إلى أن تبرز كقطب دولي جديد في الشؤون العالمية من خلال دعمها لقضية حماية البيئة و تعزيز الأمن البيئي العالمي، ولعبها دور الوصيف الدولي أو كقوة جسورة من حيث تبنيها لمقاربة التوازن الناعم كمنهج ملائم في منع التهديدات البيئية العبر قومية وإنشاء التحالفات والشراكات الاقتصادية مع الدول المجاورة والناشئة لمواجهة القوى الكبرى.

الهوامش والإحالات:

[1] لمزيد من المعلومات حول المفاهيم التقليدية للأمن أنظر:

Marie-Hélène Labbie, Les nouvelles dimensions de la sécurité, **Politique Etrangère**, N°4, Hiver 99/00, pp 917-921; Johan Verbeke, A new security concept for a new Europe. **Studia Diplomatica**, Vol. I, N°3-4, 98, pp125-149

[2] جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في، جون بيليس وستيف سميث، مؤلفين، **عولمة السياسة العالمية**.ط.1 (الإمارات العربية المتحدة: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005)، ص 13

[4] المرجع نفسه، ص.16.

[5] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 14 (2008)، ص 13

[6] حمدي هاشم، الأمن البيئي العالمي والدمار الشامل للحروب، (تم تصفح الموقع يوم: 22-08-2011)
<File:///C:DocumentandSettings/PC/Mesdocuments/FeedoWriters/DrHamdy Hashem Profile.htm>

[7] محمد عبد العاطي، محررا، **البرازيل: القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية** (مركز الجزيرة للدراسات: سلسلة ملفات القوى الصاعدة(3)، 2010)، ص 80

[8] المرجع نفسه.

[9] المرجع نفسه، ص.83.

[10] محمد كامل عارف، مؤلفا، مراجعة علي حسين حجاج، **مستقبلنا المشترك** (الكويت: عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، أكتوبر 1983)، ص 374

[11] لطيفة بربي، **دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية: دراسة حالة مؤسسة EN.I.CA.BISKRA** (مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007/2006)، ص 18

[12] Antônio Salazar P. Brandao, **BRAZIL**)(دراسة أعدها بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة . (retrieved on: 18-03-2011).
<www.yemennic.info/files/agric/expert/**brazil**.pdf>

[13] Ibid.

[14] Ibid.

[15] مجيل دياز وباولو أليدا، محررين، ترجمة: راشد غزالي، **البرازيل...قطب دولي جديد**، (تم تصفح الموقع يوم: 22-10-2011)
<http ://rashedghazaly.blogspot.com/2010/01/blog-post_6788.html>

[16] المرجع نفسه.

[17] المرجع نفسه.

[18] op.cit. Antônio Salazar P.Brandao,

[19] دوناتو رومانو بالتعاون مع مشروع GCP/SYR/006/ITA- المرحلة الثانية، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** (دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية، سلسلة المواد التدريبية، 2003)، ص

[20] Environment and Globalization, p 43 (retrieved on : 25-06-2011). <http://www.globalization.101.org.pdf<

[21] مجيل دياز وباولو أليدا، المرجع السابق.

[22] المرجع نفسه.

[23] محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص.86.

[24] المرجع نفسه، ص ص.153،154.

[25] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.1 (القاهرة: مكتبة النهضة، 1998)، ص.257.

[26] نسرين مزاوي، الحقوق البيئية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في سياق الخطاب البيئي العالمي، في، يوسف تيسير جبارين، محررا، **كتاب دراسات 2010**، العدد الثالث (كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات، نوفمبر 2010)، ص ص.115،116.

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه.

[29] محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص.156.

[30] المرجع نفسه، ص.86.

[31] جان آرت شولت، **عولمة السياسة العالمية**، في، جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص.44.

[32] الطرف الثاني للمعادلة البيئية هو المجال المتعلق بالموارد البشرية، وعالجه مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد خلال الفترة05- 15 سبتمبر 1994 في القاهرة بمصر.أما الطرف الثالث للمعادلة البيئية فيتمثل في مجال التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، وعالجه مؤتمر قمة كوبنهاغن في الدنمارك الذي عقد خلال الفترة11-12 مارس 1995.لمزيد من المعلومات أنظر:

محمود الأشرم، **التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالميا وعربيا)**، ط.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2010)، ص.117.

[33] أوين غرين، قضايا البيئة، في، جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص ص.692-695.

[34] محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص.86.

[35] مجيل دياز وباولو أليدا، المرجع السابق.

[36] محمد كامل عارف، المرجع السابق، ص ص.372،373.

[37] أوين غرين، المرجع السابق، ص.692.

[38] عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، (أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص: العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009/2008)، ص.121.

[39] محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص.93.

[40] المرجع نفسه، ص.94.

[41] Lafer Celso, **Brazilian International Identity and Foreing policy: Past, Present and Future**, (retreived on :13-11-2011) <www.Findarticles.com/p/articles/mi_qa3671/is_200004/ai_n8878530>

[42] عبد العاطي، المرجع السابق، ص.96.

[43] Paulo Fagundes Visentini, **Brazil's Contemporary Foreing Policy : An Affirmative Agenda** , (retreived on :13-11-2011) <www.kas.de/upload/dokumente/2011/10 G20_E-book/chapitre_4.pdf>

[44] Ibid.

[45] Eduardo Viola**, The evolving role of Brazil in the global politics of climate, 1996-2008**, Paper to be delivered at the 49th International Studies Association Annual Convention to be held in San Francisco, USA, March 26-29, 2008. Panel SD61 Comparative Politics of Climate change.

[46] محمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص.98.